

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1993/L.47/Rev.1
8 March 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٤ من جدول الأعمال

حقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية

أثيوبيا* ، بروندي* ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة* ، زامبيا ،
زيمبابوي* ، السنغال* ، السودان ، غابون ، غامبيا ، غينيا - بيساو ،
الكاميرون* ، كينيا ، ليسوتو ، موريتانيا ، نيجيريا: مشروع قرار

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية
التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

.../١٩٩٣ نقل المنتجات والنفايات السمية والخطرة وإلقاؤها

إن لجنة حقوق الإنسان ،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ و ٤٣/١٩٩٠ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٩٠ و ٤٧/١٩٩١ المؤرخ في ٥ آذار/مارس ١٩٩١ ،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات الجمعية العامة ١٨٣/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٢١٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٢٢٦/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، و ١٣/٤٥ المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، و ١٢٦/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ،

وإذ تشير كذلك إلى القرارين CM/RES.1153(XLVIII) لعام ١٩٨٨ و CM/RES.1225(L) لعام ١٩٨٩ اللذين اعتمدهما مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بشأن إلقاء النفايات النووية والنفايات الصناعية ،

وإذ تضع في اعتبارها اتفاقية باماكو لحظر امتيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة نقلها عبر الحدود في إفريقيا التي اعتمدها مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في مؤتمر البلدان الإفريقية المعني بالبيئة والتنمية المستدامة في إفريقيا ، المعقود في باماكو ، في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

وإذ تحيط علما بالقرار GC(XXXIII)/Res/509 المتعلق بإلقاء النفايات النووية والقرار GC(XXXIV)/Res/530 القاضي بإنشاء مدونة قواعد الممارسات المتعلقة بنقل النفايات المشعة عبر الحدود ، وهما القراران اللذان اعتمدا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ و ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، على التوالي ، من قبل المؤتمر العالمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وما قرره من إبقاء مسألة نقل النفايات المشعة عبر الحدود قيد الامتراض النشط بما في ذلك استصواب إبرام مك ملزم قانونا تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،

وإذ تأخذ في اعتبارها جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26 ، المجلد الثاني) ولا سيما الفصول ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ المتصلة بالإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة والمشعة والملبة والمواد الكيميائية السمية بما في ذلك الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة ، والمبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (A/CONF.151/26 ، المجلد الأول) ،

وإذ تحيط علما بالوثيقة الختامية لاتفاقية بازل للتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود التي اعتمدت في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ،

وإدراكا منها لتزايد ممارسة إلقاء النفايات الخطرة وغيرها من النفايات في افريقيا والبلدان النامية الأخرى من قبل الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات البلدان الصناعية التي لا تستطيع التخلص منها داخل الأراضي التي تعمل فيها ،

وإدراكا منها أيضا للمخاطر المحيية والإيكولوجية المحتملة التي ينطوي عليها نقل المنتجات والنفايات السمية والخطرة وإلقاؤها ،

وإذ يساورها بالغ القلق لما بلغها أخيرا من معلومات تفيد إلقاء نفايات خطيرة ووزارة في إفريقيا بصورة غير شرعية ،

ورغبة منها في تعزيز التنفيذ والامتثال الدقيق لأحكام الموكوك الدولية القائمة والمبادئ الناظمة لنقل المنتجات والنفايات السمية والخطرة وإلقائها ،

١ - ترحب بإعلان تونس الذي اعتمده وزراء وممثلو الدول الإفريقية المجتمعون في تونس في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في سياق التحضيرات للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، ولا سيما المواضيع المتصلة منه بالعواقب البيئية الناجمة عن إلقاء المنتجات السمية والنفايات الخطرة ، وآثارها في الحياة البشرية ؛

٢ - تؤكد مجددا الطلب الذي قدمه الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل في مقرره I/20 إلى البلدان الصناعية أن تحظر تصدير النفايات الخطرة وغيرها من النفايات إلى الدول الأطراف التي منعت امتيرادها وإلى الدول غير الأطراف ؛

٣ - تدعو كافة الحكومات إلى اتخاذ التدابير التشريعية وغيرها من التدابير الملائمة بغية الحؤول دون الإتجار الدولي غير المشروع في المنتجات السمية والخطرة ؛

٤ - تدعو أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى إلى تكثيف تعاونها ومساعدتها في مجال الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية بما في ذلك مسألة نقلها عبر الحدود ؛

٥ - تحث المجتمع الدولي على أن يمنح البلدان الإفريقية وغيرها من البلدان النامية ما يلزم من دعم لجهودها الرامية إلى تنفيذ أحكام الصكوك الدولية والإقليمية القائمة النازمة لنقل المنتجات والنفايات السمية والخطرة عبر الحدود وإلقائها ؛

٦ - تقرر مواصلة النظر في مسألة نقل المنتجات والنفايات السمية والخطرة وإلقائها ، بما في ذلك منع الإتجار غير المشروع ، في دورتها الحادية والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "حقوق الإنسان والتطورات العلمية والتكنولوجية" .
